منصور يطالب ببرنامج اردني للاصلاح وقانون انتخاب عادل

عربيات ينفي المطالبة بتغيير النظام السوري

عمان ـ «القدس العربي»
ـ من بسام البدارين:

نفى رئيس مجلس شوري حزب جبهة العمل الاسلامي الاردني عبد اللطيف عربيات ان تكون الحركة الاسلامية طالبت بتغيير النظام السوري وانما اجراء تعديلات واصلاحات داخلية، وقال لا نقبل ان تلوث ايدينا مع اي شيطان او التعاون مع الاعداء.

واكد الامين العام للحزب حمزة منصور ان الحركة الاسلامية تشكل رأس الحربة في مواجهة المشروع المشروع الصهيوني ـ الامريكي.

وادان عربيات ما اعتبرها «اثارة وافتعال ازمة اخوان سورية»، في وجه الحركة الاسلامية.

وقال عربيات ان سورية عزيزة علينا ولن نقبل بأي حال اسناد اي قوة غاشمة، مهما كان الامر.

ودعا عربيات في كلمة امام مجلس الشوري الذي يشكل اعلى الهيئات القيادية للحزب الاكبر في الاردن الى «تقويم مسيرة الحزب» الذي انشىء رسميا عام 1993 وقال «لقد تقدمنا في مواقع وتخلفنا في اخرى».

ووصف عربيات رؤية الحركة الاسلامية للاصلاح بانجاز اخر للحركة، طالبا من مجلس الشوري الاردني الموافقة على هذه الرؤية واقرارها.

وانتقد عربيات اداء اللجان الفنية للحزب وقال انها لم تكن على مستوى المسؤولية والمطلوب وانها بحاجة لتحريك وتفعيل. ودعا عربيات الى زيادة نسبة المرأة في الحزب ولجانه وخاصة مجلس الشورى باعتباره مطلبا اسلاميا دعويا.

واكد حمزة منصوران ابرز التحديات التي تواجه الحزب هي اصرار اصحاب القرار على المضي في نفس النهج الذي اوصل بلدنا الى ما وصل اليه، معتبرا ان الاصلاح الحقيقي ما يزال بعيد المنال. وزاد منصور حين تتحرر ارادة شعبنا فلن يختار الا المشروع الاسلامي والمرشح الاسلامي، وان الحكومات المتعاقبة تتهرب من اصدار قانون انتخاب عادل يعبر عن ارادة الشعب.

واعتبر منصور ان ارادة الاستهداف الخارجي من اهم التحديات امام الحركة الاسلامية. وقال ان الادارة الامريكية رفعت انطلاقا من اهداف صهيونية واستعمارية شعار محاربة الارهاب واصبح الارهاب في تصورها مرادفا للاسلام.

واعتبر منصور ان هذه التحديات وغيرها من معاشية واقتصادية واجتماعية تضغط على المواطن المتطلع للحركة الاسلامية للخلاص من هذا الواقع النكد، ما يترتب مسؤوليات كبيرة يجدر بها ان تكون على قدرها والاعداد لها حتى لا تستمر المعاناة وحتى لا ييأس الناس من الحركة الاسلامية كما يئسوا من غيرهم.

واعتبر منصور ان من اولى مهمات قيادة الحزب في المرحلة القادمة تحويل رؤية الحركة الاسلامية للاصلاح التي اقرت من جماعة الاخوان المسلمين وحزب الجبهة الى برامج وخطط لتحقيق الاصلاح المنشود.

المرأة في الاردن ما زالت محرومة من المناصب العليا

عمان ـ «القدس العربي»:

اظهرت بيانات حول مشاركة المرأة في المجالس القيادية الاردنية المنتخبة في النقابات المهنية الاردنية غياب النساء عن تبوء مناصب عليا رغم ان اعدادهن تزيد على 31 الف امرأة نقابية في الاردن، ولا يتجاوزعدد عضوات المجالس في عشر نقابات مهنية خمس نساء فقط.

وتغيب المرأة كليا عن مجالس ست نقابات مهنية تعد من اكبر النقابات عددا وامكانيات في الاردن وهي نقابات المهندسين، الصيادلة، المحامين، الاطباء، اطباء الاسنان، المهندسين الزراعيين، الاطباء البيطريين في مجلس الممرضين، وواحدة في نقابة الصحافيين.

وتشكل النساء في الاردن ما نسبته 5، 23 % الفا من مجموع اعضاء النقابات البالغ 131 الفا منهم حوالي مائة الف من الذكور ولا تركز القوائم الانتخابية على النساء، بل تبحث عن الرجل لخوض الانتخابات.

وشهد العام الماضي خلو العديد من القوائم الانتخابية التي خاضت الانتخابات في تسع نقابات مهنية من عناصر نسائية.

وتفضل الفعاليات الحزبية والسياسية والنقابية اختيارالذكور لخوض الانتخابات النقابية لقدرتهم على حصد الاصوات الانتخابية والانغماس في العمل النقابي التطوعي لساعات طويلة،على حد قول مراقبين وناشطين نقابيين.

خبير دولي في الشؤون التركية يؤكد بان انقرة اتخذت الخيار الصحيح في حرب العراق

ويليام هايل «مشاركة تركيا في قوات حفظ السلام مرهونة بموافقة العراق وباقامة مظلة دولية

لندن ـ «القدس العربي»
ـ من سمير ناصيف:

نظمت مجموعة الدراسات التركية في «كلية الدراسات الشرقية والافريقية» في جامعة لندن (سواس) محاضرتها السنوية بعنوان «تركيا الولايات المتحدة والعراق» تحدث فيها الخبير واستاذ الدراسات السياسية التركية في الجامعة البروفسور ويليام هايل صاحب الكتب العديدة عن الموضوع والذي علّم في جامعات تركية وامريكية وبريطانية بارزة.

وركز هايل في محاضرته على الصعوبات التي واجهت حكومة رجب طيب اردوغان بسبب الحرب الامريكية ـ البريطانية في العراق عام 2003 واضطرار هذه الحكومة للتماشي مع الاكثرية الساحقة من الشعب التركي والفئات السياسية التركية المعارضة لهذه الحرب، من جهة، من دون ان تهدد علاقتها السياسية والاقتصادية بالولايات المتحدة وبريطانيا والمعسكر الغربي عموما الذي يقدم لها المساعدات الاقتصادية الضخمة والذي يعتبرها جزءا من دول حلف شمال الاطلسي (الناتو)، وبالتالي يتوقع منها التعاون العسكري. ولعل السؤال الاهم المطروح حاليا هو اذا كانت تركيا ستقبل المشاركة في قوة حفظ سلام عربية ـ اسلامية في العراق اذا طلبت الولايات المتحدة منها ذلك واذا قررت امريكا وبريطانيا الانسحاب التدريجي في الاشهر والسنوات المقبلة من العراق.

وقد طرحت «القدس العربي» على البروفسور هايل هذا السؤال وكان جوابه ان الشعب التركي لن يكون متحمسا للمشاركة في قوة حفظ سلام في تركيا تحت قيادة امريكية، ولكنه قد يقبل القيام بهذا الدور اذا كانت تحت مظلة دولية (لم يحدد اذا قصد تحت قيادة الامم المتحدة او منظمة الناتو).

غير انه اضاف انه يشك في ان القيادات السياسية الحالية في العراق ستقبل بمشاركة تركيا في مثل هذه القوة، وخصوصا ان تركيا تشكل القوة العسكرية ربما الثانية من حيث القوة في منطقة الشرق الاوسط (بعد اسرائيل) مما يشكل مخاوف لدى الجهات الكردية في الشمال والشيعية في الجنوب ازاء هيمنتها فيما بعد على العملية عموما وعلى النظام العراقي الحالي الشيعي ـ الكردي التوجه.

كما اشار هايل الى وجود خلافات في القيادة الامريكية في واشنطن حول هذا الموضوع، فوزير الخارجية الامريكي السابق كولن باول لم يكن يحبذ اقحام تركيا في مشروع الحرب في العراق، لانه عموما لم يكن يؤيد هذه الحرب في قرارة نفسه مع ان موقفه العلني كان مؤيدا، فيما اختلفت مواقف المحافظين الجدد وديك تشيني ودونالد رامسفيلد فمنهم الذين حقدوا على تركيا لانها لم تسهل فتح جبهة عسكرية لقوات التحالف في الشمال، ومنهم من يخشى ان تتدخل تركيا سلبا لافشال مشروع الفيدرالية الذي يتمنى البعض ان يؤدي الى نشوء اقليم كردي سياسي مستقل. كما عارض المسؤول الامريكي السابق في العراق بول بريمر المقرب من المحافظين الجدد التدخل التركي في العراق في اي شكل مباشر.

اما بالنسبة لرئيس الحكومة العراقية ابراهيم الجعفري فربما كان سيقبل بمساهمة تركية في الماضي عندما كانت علاقته متأزمة بالقيادات الكردية، اما الآن، فالوضع مختلف. اذن، فبرأي هايل، المشاركة التركية في اي قوة حفظ سلام في هذه المرحلة معقدة وتتطلب قبولا عراقيا داخليا وموافقة من الدول الاقليمية التي لها دور في العراق وطبعا من القيادة الامريكية في واشنطن.

اما بالنسبة لموضوع انتساب تركيا الى المجموعة الاوروبية وعلاقته بدورها في العراق، فقال هايل ان القيادة التركية ترغب جدا بالانتساب الاوروبي والابتعاد الى حد ما عن مغطس العنف المنتشر في الشرق الاوسط. وخلال الحرب الاخيرة على العراق كانت اوروبا منقسمة الى معسكرين احدهما مؤيد (بريطانيا واسبانيا وايطاليا) والآخر معارض (فرنسا والمانيا) لهذه الحرب وتحولت اسبانيا فيما بعد الى الجهة الثانية، وكل ذلك ازال اي ضغوط على تركيا لاتخاذ موقف محدد.

اما الامر الذي يدفع تركيا الى الرغبة بدور في العراق فهو معارضتها القوية لنشوء دولة كردية في شمال العراق تعيد احياء حزب عبد الله اوجلان ((PKK الذي كان يقوم بعمليات «ارهابية» في جنوبي شرقي تركيا قتلت عشرات الآلاف من الاتراك والاكراد. واشار هايل الى ان تركيا كانت في الماضي ترفض حتى فكرة نشوء الفيدرالية في العراق، ولكنها الآن اصبحت اكثر ليونة في موقفها، اذ تقبل باقليم فيدرالي كردي بقيادة البارزاني وطالباني على ان تتأكد من عدم عودة نشوء حركة اوجلان، وان تتأكد ايضا قدرتها على الاستمرار في التعاون على الصعيد النفطي مع هذا الاقليم، ومع العراق عموما، مما يعني ان الاقليم الفيدرالي الكردي يجب ان يبقى جزءا من دولة العراق ولا يتحول الى دولة.

وذكر في هذا المجال ان التصريحات التي يطلقها في بعض الاحيان مسعود البارزاني حول امكان نشوء دولة كردية في المستقبل تقلق تركيا.

وعن التدريب العسكري الاسرائيلي لبعض الجهات الكردية، قال المحاضر، ربما دربت اسرائيل بعض الجهات الكردية في الماضي، اما الآن فقد يتواجد عسكريون اسرائيليون سابقون بين عمال الشركات الامنية التي تساهم في تجهيز وتدريب القوات العسكرية العراقية في الشمال ولكن هؤلاء لا يشكلون جزءا من بعثات عسكرية اسرائيلية رسمية.

واكدّ هايل بان قيادة الجيش في تركيا لم تكن مواقفها بعيدة عن مواقف الحكومة التركية بالنسبة الى معارضة مساهمة تركيا في الحرب الامريكية ـ البريطانية الاخيرة في العراق، فالتحفظ كان موجودا لدى الجانبين لاختلاف هذه الحرب عن حرب 1990 ـ 1991 التي اخرج فيها صدام من الكويت. ففي حرب 90 ـ 91 تواجد قرار واضح من الامم المتحدة يدعو الى اخراج صدام بالقوة وشاركت قوات من بلدان عربية اسلامية في الحملة ضد صدام، واجمع المجتمع الدولي عموما على اهداف هذه الحرب، فيما لم تتواجد هذه العوامل في حرب 2003. كما انه قال ان اسلحة الدمار الشامل لم تكن موجودة لدى صدام، وحتى لو وجدت، بشكل او بآخر، فلم تكن علاقة النظام العراقي السابق سيئة مع تركيا الى درجة ستدفعه لاستخدامها ضدها.

واكد بان الاتراك عموما، والقيادة التركية الحالية خصوصا، ادركت بان امريكا ستقوم بغزوها للعراق مهما كانت التحفظات، وان هذا الامر سيؤدي الى تقسيم العراق الى فيدراليات وقد يؤدي في المستقبل الى تهديد توازن القوى القائم في المنطقة بين تركيا وايران والعراق وسورية. وفي النهاية سمحت تركيا لامريكا باستخدام الاجواء التركية في عمليات التحليق العسكري وهذا امر فعلته كل دول الناتو، وحصلت بنتيجته على مساعدات اقتصادية.

واعتبر هايل بان العلاقة الامريكية ـ التركية تأثرت سلبا نتيجة لعدم التعاون التركي الكامل مع الحرب الامريكية ـ البريطانية الاخيرة في العراق وما زالت الى الان يسودها الحذر وخصوصا كون تركيا تشعر بان القيادة الامريكية الحالية ترتاح للتعامل مع القيادات الكردية في شمال العراق الى درجة اكبر في التعامل معها وان الاكراد لم يتخلوا كليا عن مشروع الدولة الكردية وان بقايا حزب اوغلان ((PKK ما زالت موجودة في اقليم كردستان.

وتساءل هايل في نهاية محاضرته حول صحة الموقف الذي اتخذته تركيا في تحفظها بالمشاركة في الحرب الاخيرة في العراق. وقال ان نتائج هذه الحرب تؤكد ذلك اذ تعاونت بريطانيا مع امريكا ولم تحصل بالنتيجة على الكثير، فالقرار برمته ما زال بيد امريكا، ولم تكن تركيا ستحصل على اكثر مما حصدته بريطانيا. وثانيا، فمشروع الدولة الكردية لم يتم الغاؤه كليا وربما لن يضع الاكراد يدهم على الموصل ولكنهم في طريق وضعها على كركوك وامريكا ستظل تؤيد اليونان في الصراع القبرصي مهما فعلت تركيا، ولو شاركت حكومة اردوغان في الحرب في العراق لانقلب شعبها ضدها، ولواجهت مشاكل كبيرة مع جيرانها وخصوصا سورية وايران التي عليها التنسيق معها اذا نجح المشروع العراقي او فشل.

ترحيب باطلاق حريات التعبير وتحذيرات امنية وقانونية

الاردن يفكر بتأسيس «هايد بارك» وسط عمان

عمان ـ «القدس العربي»:

تتعامل الحكومة الأردنية بجدية مع فكرة تأسيس «ساحة للحرية» على نمط هايد بارك اللندنية في وسط العاصمة عمان ويعتبر وزير التنمية السياسية صبري الربيحات المشروع من الأفكار الرائدة التي ستنفذها وزارته عبر التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.

ورغم ان الكثير من الشخصيات التقليدية تعترض على الفكرة وتحاول إعاقتها بذرائع أمنية وقانونية إلا ان الوزير الربيحات ولإظهار الجدية على المسعى إلتقى نخبة من الإعلاميين وناقشهم في الفكرة.

وتقول الحكومة ان الساحة التي لم يتقرر بعد مكان إنشائها يفترض ان تكون مساحة مخصصة للتعبير الحر بأساليب حضارية ولرفع سقف التعبير تطبيقا للضمانات الدستورية في هذا الإتجاه، ومن الواضح ان الحكومة تحاول موازنة الإعتراض على الفكرة بحشد التأييد لها وتحديدا من صفوف شخصيات مخضرمة ومحسوبة على الدولة والحكم.

ويقول رئيس المجلس الاعلى للاعلام ابراهيم عز الدين انه ينظر الى ساحة الحرية من منظارين الاول هو ان الاردن كله ساحة حرية بمعنى ان المواطن يستطيع التعبير عن رأيه بحرية وشفافية لايصال وجهة نظره للاخر بشرط الا يتعدى على حرية الاخرين وهذا الامر كفله الدستور الاردني بوضوح كامل والثاني النظر الى ساحة للحرية محددة باطار جغرافي معين.

وقال عز الدين لوكالة الانباء الاردنية انها فكرة رائدة وتعمل على خلق حالة من الحوار بين الاراء المختلفة وتدريب الشباب على النقاش الحر وافساح المجال لاصحاب الرأي ليتحدثوا عما يريدون في وقته وضمن اطار محدد واعطاء فرصة للمواطنين للاستماع الى اراء وافكار جديدة حول قضاياهم.

واشار عز الدين الى ان هناك تجارب مشابهة نجحت في دول عديدة نتيجة تراكم الحريات العامة ونستطيع في الاردن الاستفادة منها لتوفير فرص نجاحها خصوصا انها اتت بعد شوط طويل من صيانة الحريات واحترامها في الاردن وستكون الساحة دفعة اضافية لتعزيزها داعيا المواطنين الى عرض وجهات نظرهم بشيء من المعرفة والدقة والاقناع واحترام الرأي الاخر وعدم احتكار الرأي ومحاولة فرضه على الغير بأي شكل مؤكدا ضرورة الالتزام بأدب الحوار وثقافته والاستماع الجيد ومحاولة الاستفادة والافادة مما يطرح من قضايا في الساحة.. وهذه امور تتم بالممارسة والساحة ستكون احد مجالات الممارسة.

ومع ترحيب رئيس لجنة التوجيه الوطني في مجلس النواب النائب عماد معايطة بالفكرة لانها ستعطي مساحة اكبر للتعبير عن الرأي وبدون قيود الا انه حذر من الذين لا يستطيعون التمييز بين الحرية ذات السقف المرتفع والمصلحة الوطنية.

ورحب نقيب الصحافيين طارق المومني بدوره بالفكرة وتوقع لها النجاح لان الاردن دولة تعتمد على الاعتدال والوسطية في نظامها وتلتزم بحماية حرية الصحافة ولديها مسيرة تنموية صاعدة ويليق ان تكون فيها ساحة للحرية تمثل منبرا حقيقيا لكل شخص ليعبر عن افكاره.

وقال ان الساحة مبادرة ايجابية تعزز مسيرة الديمقراطية والحريات العامة التي نص عليها الدستور الاردني بصراحة وتوفر فرصة للتقارب بين مختلف الاطياف السياسية.

واضاف ان المزيد من الحرية يحمي الحرية ويعزز الاستقرار ويضبط حركة النجاح ويحمي المجتمع من الاحتقانات ويشرك كل المواطنين في عملية البناء والتقدم.

استاذ الصحافة والاعلام في جامعة البتراء المحلية الدكتور تيسير ابوعرجة قال: يسعد الانسان لاي مسار وتوجه يسمح بحرية التعبير وبخاصة حرية القول والفكر والكتابة وكافة الحريات المتصلة بالفعل الديمقراطي الذي تسعى الدولة الى تجذيره.

ولفت الى ان هذه المبادرة تنسجم مع الاحترام للانسان وخياراته الفكرية وتعتبر دليل صحة وعافية للمجتمع لان صمام الامان لاي مجتمع هو حجم الحرية الذي يناله افراده. واكد ان المواطن الاردني جدير بمثل هذه المبادرة ويتفهم الضوابط المطلوبة لنجاحها مثل الحرص على سلامة المسيرة وتعميق الوحدة الوطنية واحترام الرأي والرأي الاخر وكل ما يسهم في التنمية الشاملة التي نريدها لوطننا وفي مقدمتها التنمية السياسية.

تفهم متزايد من المجتمع الدولي لحاجة الاونروا واللاجئين الفلسطينيين

■ عمان ـ رويترز: قال مسؤول في منظمة تعنى باللاجئين الفلسطينيين امس ان الوكالة متفائلة من ازدياد ادراك المجتمع الدولي لدورها في العمل على استقرار الشرق الاوسط وبالتالي تلبية متطلباتها المالية المتزايدة.

ولم يتضح بعد ما اذا كان من المقرر ان يزيد الدعم المادي الذي سيقدمه المجتمع الدولي لوكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) على ارض الواقع اذ تبدأ السنة المالية في عدد من الدول المانحة في نيسان (ابريل) المقبل. الا ان الوكالة التي عانت من ضائقة مالية في العقد الماضي واستطاعت منذ عام 2000 المواءمة بين المنح والخدمات التي تقدمها تتوقع زيادة في الدعم المادي لتحسين الخدمات التي تقدمها للاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة والاردن وسورية ولبنان منذ ان انشئت في عام 1950.

وقال مطر صقر الناطق باسم الاونروا في الاردن والتي تضم اكبر عدد من اللاجئين لرويترز «من لقاءاتنا مع الدول المانحة نلاحظ ان هناك تفهما متزايدا لاحتياجات الاونروا واللاجئين واهمية دورها كعنصر من عناصر الاستقرار في المنطقة».

واشار صقر الى موازنة الاونروا للعامين 2006 و2007 والبالغة 9955 مليون دولار بشقيها النقدي والعيني وقال انها تزيد بنسبة 33 بالمئة عن سابقتها ويعود ذلك لتطبيق خطة خمسية بدأت العام الماضي لتحسين الخدمات المقدمة للاجئين من تعليم وصحة شؤون اجتماعية وقروض تشغيلية. والسبب الاخر هو ان الاونروا كانت تعد في السنوات العشر الماضية ميزانياتها وفق اسلوب او توقعات متحفظة اي على قدر ما هو متوقع ان تعطي الدول المانحة للوكالة. وقال صقر «بنيت هذه الميزانية وفقا للاحتياجات وليس التوقعات المتحفظة ولكن لا يزال من المبكر وضع التكهنات حول مدى استجابة الدول المانحة... عملية التبرع للاونروا هي مستمرة على مدى العام».

وتبذل الاونروا جهودا كبيرة لتوسيع قاعدة المانحين لضمان اكبر تمويل ممكن. وتأتي غالبية التمويل في العادة من الولايات المتحدة والدول الاوروبية والاتحاد الاوروبي وكندا واليابان. كما تعتبر الدول المضيفة للاجئين كالاردن الذي يحتضن حوالى 1,8 مليون لاجىء من الدول المانحة الكبرى.

وقد لا ترقى الخدمات التي تقدمها الاونروا والتي تخدم اكثر من اربعة ملايين لاجئ في حالات عديدة الى مستوى الخدمات في البلدان المضيفة والمستويات الدولية حيث تصارع الوكالة معدلات نمو سكاني مرتفعة بين اللاجئين واحوال اقتصادية واجتماعية متردية.

ولتعظيم الدخل بدأت المنظمة بما تسميه «الخروج عن المألوف» بعقد اطارات موسعة للدول المانحة باشراك كافة الجهات التي تتبرع للاونروا بغض النظر عن حجم تبرعاتها الى جانب دعوة منظمات دولية تابعة للامم المتحدة ومنظمات غير حكومية محلية واخرى دولية بغرض اشراك اكبر عدد ممكن من الجهات. وقال صقر «نحن ندرك احتياجات اللاجئين مثل ازدياد الفقر والبطالة خاصة في غزة والضفة الغربية وزيادة اعتماد بعض العائلات على الاونروا».

وتقول الوكالة ان تأثير الانتفاضة الفلسطينية التي بدأت في عام 2000 على الاقتصاد الفلسطيني كان مدمرا اذ ادت الاغلاقات الاسرائيلية المستمرة وحصر التنقل الى ازدياد كبير في البطالة ووضع معظم الفلسطينيين تحت خط الفقر الذي حدده البنك الدولي بنحو 10,2 دولار في اليوم. وقال صقر «هناك التزام ادبي من المجتمع الدولي وهو معني ببقاء الاونروا. هذا شيء مطمئن».

ما زالت تحكم عملها الاعراف والتقاليد والعادات البائدة

دراسة: المجتمع اليمني ينظر إلى الإعلامية كفتنة تمشي على قدمين

■ صنعاء ـ يو بي آي: وصف نقيب الصحافيين اليمنيين السابق عبد الباري طاهر نظرة المجتمع اليمني إلى المرأة الإعلامية على انها «كفتنة تمشي على قدمين»، معتبرا أن الحملات الموجهة ضد الإعلاميات اللاتي يتحدين الحملات غالباً ما تمتد آثارها إلى إعلاميات أخريات.

واعتبر طاهر في دراسة قدمها خلال ورشة خاصة حول عمل الإعلاميات اليمنيات امس أن «المأساة أن تسهم الدولة ـ ولو بالتعارض ـ في ترويع الفتيات وكسر شوكة التحدي لدى إصرارهن المقيت على التشريعات المتخلفة والممارسات القامعة لمشاركة حقيقية للنساء». وقال النقيب السابق «كثيرة هي العوائق التي تحاصر المرأة اليمنية وخاصة الإعلامية، منها ما يتعلق بالتركيبة الاجتماعية والبنية القبلية المتخلفة وبعضها ذاتي يتعلق بالإرث الثقافي البالي والتشريعات المتخلفة والعادات والقيم الشعبية الآتية من عصور ما قبل الحداثة.

وبحسب الدراسة، التي قدمها طاهر لورشة العمل الخاصة بعرض نتائج المسح الميداني الأول لأوضاع الإعلاميات اليمنيات التي أقيمت اليوم بصنعاء فإن هناك عشرات الأمثال الشعبية والأشعار التي تحقر المرأة وتعتبرها عاراً وهي إلى جانب التشريعات والممارسات القامعة مسؤولة عن تغييب المرأة وتخلفها وبالأخص العاملات في وسائل الاعلام.

وقال «الرؤية المجتمعية للعمل في الصحافة ما تزال سلبية كما أن عمل المرأة في هذا المجال يكون أكثر صعوبة وتعقيداً، فغالبية العمل في الاذاعة والتلفزيون يكون في الليل وهو ما يحد من القدرة على استيعاب المرأة فيهما. أما في الصحافة الرسمية الحزبية والأهلية فإن العمل فيها مرتبط بمقايل القات وهو ما يستحيل على المرأة العمل في هذا الجو.

وتوصلت الدراسة إلى أن وضع المرأة في المؤسسات الإعلامية والصحافة اليمنية فاجع وشاهد زائف على الدعاوى الطويلة العريضة عن حضور المرأة ومشاركتها وطبيعة العمل الإعلامي والصحافي طارد للمرأة سلفاً سواء من ناحية الزمان أو المكان.

من جانبها، طالبت مها البريهي ـ مذيعة في الفضائية اليمنية ـ بالمساواة في الحقوق والواجبات مع زملائها الذكور وطالبت في ورقتها المقدمة في الورشة تحت عنوان (المشكلات التي تواجه الإعلاميات في المؤسسات الإعلامية) الإعلاميات اليمنيات بالصبر والمثابرة محفزاً لإثبات قدراتهن على التصدي للعقبات التي تعترض طريقهن طالما أنه لا يوجد قانون يحميهن.

واستعرضت البريهي الصعوبات التي تواجه الإعلاميات والتي منها صعوبات تتعلق بمدى وجودها في مراكز صنع القرار والمراكز التنفيذية والصعوبات الاجتماعية، وأكدت أن تجربتها أوصلتها إلى الاعتقاد الحازم بأن المجتمع ليس هو العائق الوحيد أمام عمل الإعلامية، وأرجعت ذلك إلى أن النشاط الاجتماعي لا بد أن يتأثر بالبيئة الثقافية التي يعمل فيها، فهناك تأثير إيجابي متوسط للأعراف والتقاليد على نشاط الإعلامية ويزداد التأثير السلبي إذا تعارض النشاط مع الأعراف والتقاليد.

ومن أبرز الصعوبات التي تواجهها الإعلامية، بحسب ورقة البريهي، ما يرتبط بالمؤسسات التي تعمل فيها ومن ضمنها عدم الإنصاف في الفرص والترقي في الأجور والحوافز والمكافآت إضافة إلى احتكار مشاركة الذكور خاصة القيادات منهم في المشاركات الخارجية والدورات.

لجنة لدعم تيسير علوني تؤكد ان ادانته «سياسية»

■ مدريد ـ اف ب: اكدت لجنة لدعم الصحافي في قناة «الجزيرة» الفضائية تيسير علوني السبت في مدريد ان ادانته التي ادت الى حكم بسجنه سبع سنوات بتهمة «التعاون» مع تنظيم القاعدة «سياسية» ومحاكمته شهدت «مخالفات».

وقد طالبت هذه اللجنة مجددا بالافراج عنه بكفالة بعد ان تقدم محاموه بطلب في هذا الاتجاه بسبب تدهور حالته الصحية. ويعاني علوني الذي يؤكد براءته، من مشاكل في القلب.

وكان القضاء الاسباني رأى في 26 ايلول (سبتمبر) 20055 ان الصحافي تواطأ مع تنظيم القاعدة للحصول على معلومات مقابل خدمات قدمها لمحادثين «ارهابيين». وقد حكم عليه بالسجن سبع سنوات.

وقال منصف المرزوقي من اللجنة العربية لحقوق الانسان في اجتماع نظمته خصوصا «اللجنة الدولية للدفاع عن تيسير علوني» ان هذا الحكم «سياسي» والمحاكمة شهدت «انتهاكات لا تحصى وفاضحة لحقوق الانسان».

وقد عرضت السبت في مدريد وثيقة لاثبات براءة علوني الاسباني من اصل سوري.

من جهة اخرى، اكد منظمو الاجتماع بعد ان زاروا علوني في سجنه السبت ان وضعه الصحي يتدهور بسرعة وان كانت «معنوياته عالية».

واوضحوا ان علوني يقيم في زنزانة انفرادية ويعاني من البرد ومن فقر في الدم واصيب بنحول، مطالبين باطلاق سراحه لمعالجته.

الجيش الالماني يشتبه منذ 2003 بأن الاستخبارات الامريكية تقوم بعمليات خطف سرية

مجلس اللوردات البريطاني يتهم وزيراً بتضليله بشأن رحلات «سي آي إيه» السرية

■ لندن ـ برلين ـ يو بي آي ـ ا ف ب: كشفت صحيفة لندنية ان وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية اللورد تريزمان ضلل مجلس اللوردات بشأن لقاء جمع مسؤولين بريطانيين وآخرين من الامم المتحدة حول رحلات التعذيب السرية التي نظمتها وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية (سي آي إيه) لنقل ارهابيين مشتبه بهم الى دول تمارس التعذيب.

وقالت صحيفة (اندبندانت اون صندي) الصادرة امس الاحد «ان اللورد تريزمان ابلغ مجلس اللوردات ان هذا اللقاء لم يعقد أبدا»، غير انها اشارت الى ان مارتين شينين المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة «زار لندن لعقد لقاءات مع مسؤولين من وزارتي الخارجية والداخلية يومي الحادي والعشرين والثاني والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي».

واضافت «ان شينين اثار القلق امام مسؤولي الوزارتين البريطانيين بشأن ما صار يعرف بـ «التسليم الاستثنائي»، اي سياسة تسليم المشتبه بهم الى دول تمارس التعذيب ومن غياب تعاونهم في الكشف عن المعلومات المطلوبة ردا على الرسائل التي وجهها الى الوزراء البريطانيين».

لكنها لفتت الى ان اللورد تريزمان قال في معرض رده على سؤال في مجلس اللوردات «على حد علمنا، لم يعقد اي مسؤول من وزارة الخارجية لقاءات مع مسؤولين من الامم المتحدة منذ الاول من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي بشأن رحلات التسليم الاستثنائي».

ونسبت الصحيفة الى شينين قوله «التقيت مسؤولين من وزارتي الداخلية والخارجية اواخر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي وناقشت معهم قضية رحلات التعذيب وأثرت القلق حولها غير انهم لم يقولوا الا القليل لكن الكرة في ملعبي الآن وستكون خطوتي المقبلة الكتابة الى وزيري الخارجية والداخلية».

غير انها اشارت الى ان وزارة الخارجية «اعترفت ان اجابة الوزير لم تكن دقيقة وان احد مسؤوليها شارك في اجتماع بوزارة الداخلية مع شينين جرت خلاله مناقشة قضية التسليم الاستثنائي».

وقالت ان اللورد أوكيشوت الذي طرح السؤال على الوزير اللورد تريزمان «وجّه رسالة الى وزير الخارجية جاك سترو يتهم فيها حكومته باتباع ثقافة من التستر والتغطية على القضية، فيما تعتزم اللجنة البرلمانية المشتركة لحقوق الانسان استدعاء عددا من وزراء الحكومة لاستجوابهم حول ما اذا كانوا على دراية باستخدام رحلات (وكالة الاستخبارات الامريكية المركزية) (سي آي إيه) الجوية المطارات البريطانية».

ونوهت إلى ان لويز آربر المفوضة العليا لحقوق الانسان في الامم المتحدة ستزور بريطانيا الشهر المقبل للقاء مسؤولين من وزارات الخارجية والداخلية والتنمية الدولية وتناقش معهم قضية رحلات التعذيب من بين مواضيع اخرى.

وكان سترو نفى ان تكون حكومته تسترت على استخدام «سي آي إيه» مطارات المملكة المتحدة لنقل ارهابيين مشتبهاً بهم الى مراكز الاستجواب السرية فيما يعرف باسم رحلات «التسليم الاستثنائي»، وقال في بيان مكتوب الى مجلس العموم (البرلمان) الجمعة الماضي انه «قدّم اجابات واضحة للبرلمان وجدد تلك الاجابات حين اصبحت المعلومات متوفرة لديه». وشدد على ان حكومته «لم تعثر على اي دليل يثبت قيام «سي آي إيه» بتسليم ارهابيين مشتبهاً بهم عبر الاراضي البريطانية منذ الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) 2001 كما انها لم تعثر على اي دليل بهذا الشأن منذ العام 1997 وحيث كانت هناك ارضية للاعتقاد ان هؤلاء يواجهون خطرا حقيقيا بالتعرض للتعذيب».

لكنه اعترف بوجود «اربع حالات في عام 1998 حين طلبت الولايات المتحدة إذنا لتسليم محتجز او اكثر عبر المجال الجوي البريطاني»، مشيرا الى ان حكومته «وافقت على طلبين ورفضت الطلبين الآخرين».

وجاء بيان سترو ردا على وثيقة مسربة من وزارته كشفت ان الولايات المتحدة قد تكون استخدمت مطارات المملكة المتحدة ومجالها الجوي لنقل مشتبهين ارهابيين.

ومن جهة اخرى ذكرت شبكة التلفزيون الالمانية العامة «آ ار دي» على موقعها على شبكة الانترنت ان الجيش الالماني ابلغ منذ تموز (يوليو) 2003 بشكوك في حدوث عمليات خطف غير شرعية قامت بها وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي ايه)، لمشبوهين في الارهاب ونقلهم الى قاعدة غوانتانامو.

وقال التلفزيون السبت ان ضابطا في الجيش الالماني في البوسنة والهرسك نقل الى رؤسائه تقريرا تحدثت فيه زوجة رجل جزائري عن خطفه مع خمسة من مواطنيه ونقلهم الى قاعدة غوانتانامو.

وكانت محكمة بوسنية في سارايفو اتهمت الرجال الستة بالانتماء الى تنظيم القاعدة ثم افرجت عنهم في كانون الثاني (يناير) 2002 بسبب عدم توفر الادلة. ويبدو انهم خطفوا بعيد اطلاق سراحهم.

وقال العسكري الالماني في تقريره ان هناك «مؤشرات حقيقية الى احتمال توقيفهم بطريقة مخالفة للقانون ونقلهم باسلوب يثير شكوكا كبيرة»، مؤكدا ضرورة نقل تقريره الى «خبراء متخصصين في السفارة المانية في سارايفو».

لكن موقع «تاغيس شاو» للتلفزيون قال ان السفارة لم تتلق هذا التقرير بينما اكدت وزارة الخارجية والاستخبارات الخارجية الالمانية انها لم تتطلع يوما على تقرير من هذا النوع. وتابع ان الجيش الالماني جمد على ما يبدو التقرير وبدأ تحقيقا بعد ان رأى ان افادة المرأة جاءت بطريقة مخالفة للقواعد وقدم العسكري على انه صحافي.

ورفضت وزارة الدفاع الالمانية في اتصال هاتفي مع وكالة فرانس برس التعليق على هذه المعلومات موضحة ان «التحقيق الداخلي لم ينته بعد».